

مرسوم سلطاني

رقم ٧٤/٢٣

- نحن قابوس بن سعيد ، سلطان عمان ،
بناء على ما تقتضيه المصلحة العامة ، أصدرنا قانون السجون المرفق .
ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ النشر .

حرر في: ٤ جمادي الاول ١٣٩٤ هـ

الموافق: ٢٦ مايو ١٩٧٤ م

قابوس بن سعيد
سلطان عمان

قانون السجون

المالم يقض النص بخلاف ذلك ، تكون للعبارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني التالية :-

- قائد الشرطة - قائد الشرطة لقوى الشرطة في عمان .
- أمر السجون - الشخص المعين بهذه الوظيفة من قبل قائد الشرطة ، والمفوض من قبل هذا الاخير بالقيام بأي من الصلاحيات والمهام المسندة اليه .
- مأمور مسؤول - المأمور الذي يعينه القائد ليتولى امرة أي سجن .
- مأمور - المأمور الذي يعينه القائد للمساعدة في ضبط السجون .
- طبيب السجن - الطبيب الذي يتولى أمر العناية بصحة السجناء .
- السجين - تشمل كلمة سجين السجن والسجينة .

الباب الأول

الادارة المركزية

- المادة ١ : ١ - يعود لقائد الشرطة الاشراف العام على السجون ، وابرام العقود والقيام بالاعمال الاخرى اللازمة لصيانة السجون والمحافظة على السجناء .
- ٢ - يحق لقائد الشرطة ، بموجب أحكام هذا القانون ، أن يفوض أمر السجون بالقيام بأي من الصلاحيات والمهام المسندة اليه .
- ٣ - على قائد الشرطة أن يزور كل السجون ويتفقد حالة الابنية وسلوك المأمورين ، ومعاملة وسلوك السجناء وكافة الامور المتعلقة بادارة السجون . وعليه أن يتأكد من حسن تطبيق أحكام هذا القانون وأحكام أية أنظمة تصدر بموجبه .
- المادة ٢ : ١ - على أمر السجون أن يرفع لقائد الشرطة تقريراً سنوياً عن حالة كل سجين .
- ٢ - ويجب أن يتضمن التقرير ما يلي :-
- أ) كشفاً يبين تجهيزات كل سجن والمعدل اليومي والعدد الاقصى للسجناء المحتجزين فيه .
- ب) تفاصيل الاعمال التي يقوم بها السجناء في كل سجن بما في ذلك نوع وكميات الاصناف التي ينتجونها وعدد السجناء العاملين .
- ج) كشفاً يبين العقوبات المفروضة في كل سجن والجرائم التي فرضت من أجلها تلك العقوبات .

الباب الثاني

مأمورو السجون

- المادة ٣ :
- ١ - يكون لكل سجن مأمور مسؤول وطبيب وعدد من المأمورين حسبما تدعو الحاجة .
 - ٢ - يجب أن يزود كل سجن معد للنساء بعدد كاف من المأمورين الاناث .
 - ٣ - يعين نائب مأمور مسؤول لاي سجن يرتأى قائد الشرطه أن حجمه يحتم ذلك .
 - ٤ - يعين قائد الشرطه المأمورين المسؤولين ونواب المأمورين المسؤولين وسائر المأمورين الاخرين .
 - ٥ - يتمتع كل مأمور سجن أثناء ممارسته مهامه بكافة الصلاحيات والسلطات والحصانة والامتيازات التي يتمتع بها حاملي الرتبة المعادلة من قوى الشرطه العمانية .
 - ٦ - يتوجب على أي مأمور سجن يستفيد هو أو عائلته بحكم وظيفته ، من تأمين وسائل السكن أن يتخلى عنها في حال تركه وظيفته أو توقفه عن ممارستها أو في حال وفاته ، وذلك عندما يطلب منه أو من عائلته ذلك ، بموجب اشعار من قائد الشرطه .
 - ٧ - تطبق أحكام الفقرتين (٥) و (٦) من هذه المادة على أمر السجون وعلى المأمورين المسؤولين ونوابهم ان وجدوا .

الباب الثالث

احتجاز ومعاملة السجناء

- المادة ٤ :
- ١ - يجوز احتجاز السجين بصورة مشروعة في أي سجن سواء أكان محكوما عليه بالسجن أو كان قد أودع السجن رهن التحقيق أو قيد المحاكمة أو لاي سبب اخر .
 - ٢ - يجب احواله السجناء الى السجون التي يعينها قائد الشرطه من وقت لآخر ، ويجوز نقلهم أثناء مدة حبسهم من السجن المحتجزين فيه الى أي سجن اخر ، بتوجيهات من القائد .
 - ٣ - (أ) يعتبر كل سجين انه تحت الوصاية القانونية لمأمور السجن المسؤول .
(ب) يعتبر كل سجين انه تحت الوصاية القانونية أثناء مدة احتجازه في السجن ، أو أثناء نقله من أو الى السجن وأثناء قيامه بعمل أو أثناء وجوده ، لاي سبب اخر ، خارج السجن بحراسة أو تحت اشراف أحد مأموري السجن .
- المادة ٥ :
- ١ - على أمر السجون أن يتحقق بنفسه من وقت الى اخر من أن كل سجن مجهز بالتجهيزات اللازمة الكافية لجميع السجناء .
 - ٢ - يجب تزويد كل سجن بزنانة خاصة لاحتجاز السجناء المستعصين أو العنيفين مؤقتا .
 - ٣ - يجب ألا تستعمل أي غرفة أو زنزانة لاحتجاز أي سجين الا اذا صادق أمر السجون على ان حجمها واضائتها وتهويتها وتجهيزاتها هي صحية ، وانها تمكن السجين من الاتصال بمأمور السجن في أي وقت كان .

٤ - يحق لآمر السجنون أن يسحب مصادقته الصادرة بموجب أحكام هذه المادة اذا ارتأى بان حالة الغرفة أو الزنزانة لم تعد تسوفي الشروط المبينة فيها .

المادة ٦ : كل سجن معد لاحتجاز كلا الرجال والنساء يجب أن تخصص أبنية أو أجزاء أبنية فيه منفصلة للرجال وأخرى للنساء بحيث يستحيل على أي فئة أن تتصل بالفئة الأخرى أو تراها .

المادة ٧ : يحق لقائد الشرطه أن يصدر أنظمة تتعلق بأخذ قياسات وبصمات وصور السجناء ويمكن أن تحدد هذه الأنظمة الاوقات والحالات والالبسة التي يجب أن تؤخذ فيها قياسات وصور السجناء ، وكذلك عدد الصور الواجب أخذها لكل سجين والاشخاص الذين يجب ارسالها اليهم .

المادة ٨ : فيما خلا ما هو منصوص عليه في هذه المادة يحظر انزال عقوبة بدنية بأي سجين .

١ - يجوز انزال عقوبة بدنية بقرار صادر عن السلطة القضائية عندما يكون قد حكم على السجين بهذه العقوبة .

٢ - أ) يمكن أن تجيز الانظمة الصادرة بموجب أحكام المادة ١٧ من هذا القانون انزال العقوبة البدنية في حالة التمرد أو التحريض على التمرد أو استعمال العنف على شخص مأمور سجن أو استعمال العنف الشديد على شخص أي انسان اخر أو تكرار جريمة ثانوية من جرائم السجن اذا ارتكبها سجين ذكر ينفذ حكما يقضي بسجنه أو كان موقوفا رهن التحقيق أو قيد المحاكمة .
ب) لا يمكن لهذه الانظمة أن تجيز انزال العقوبة البدنية الا اذا صادق عليها قائد الشرطه .

ج) عندما يصدر امر بالعقوبة البدنية بموجب أحكام الفقرة (٢) - أ - من هذه المادة يتوجب حالا رفع نسخة عن وسائل الاثبات المبينة في الامر القاضي بالعقوبة البدنية الى أمر السجنون الذي يرفعها بدوره الى قائد الشرطه مع ملاحظاته وتوصياته .

د) تعود لقائد الشرطه صلاحية تبديل العقوبة المفروضة ، وفرض عقوبة أخرى للجريمة التي فرضت بشأنها العقوبة البدنية .

الباب الرابع

مدة العقوبة

المادة ٩ : ١ - في أي حكم بالسجن ، تفسر كلمة « شهر » بانها تعني شهرا شمسيا مالم ينص صراحة على خلاف ذلك .

٢ - يجب اطلاق سراح السجنون الذي يقع اطلاق سراحه يوم جمعة أو في أحد أيام الاعياد العامة ، في اليوم الذي يسبقه مباشرة .

الباب الخامس

السجناء المطلق سراحهم

المادة ١٠ : عندما يطلق سراح سجين من السجن يعود للمأمور المسؤول أن يزوده بوسائل لاعادته الى منزله أو الى مكان القاء القبض عليه أو الى المكان الذي أدين فيه ، حسبما يراه مناسبا، وذلك بدفع أجور نقله أو بأية وسيلة أخرى ملائمة .

الباب السادس

اعداد وصيانة واقفال السجون

- المادة ١١ : ١ - يجوز لقائد الشرطه بموافقة جلالة السلطان أن يغير أو يوسع أو يعيد بناء أي سجن وأن يبني سجوناً جديدة .
- ٢ - يجوز لقائد الشرطه أن يعد سجوناً جديدة وذلك بإعلانه سجوناً أية بنائية أو جزء من بنائية شيدت لهذا الغرض أو وضعت تحت تصرفه أو إشرافه .
- ٣ - يجوز لقائد الشرطه ، في أي وقت ، إلغاء الاعلان الصادر بموجب أحكام هذه المادة .
- المادة ١٢ : ١ - يكون قائد الشرطه مؤتمناً على بناء كل سجن وعلى الاموال المنقولة وغير المنقولة التابعة له .
- ٢ - لا يحق لقائد الشرطه أن يتصرف بأي من الاملاك المؤتمن عليها بموجب أحكام هذه المادة الا بناء لتعليمات من جلالة السلطان .
- المادة ١٣ : يجوز لقائد الشرطه بقرار منه اقفال أي سجن .

الباب السابع

الجرائم

- المادة ١٤ : كل شخص يساعد أي سجين على الفرار أو على محاولة الفرار من السجن ، وكل شخص ، بقصد تسهيل فرار أي سجين ، ينقل شيئاً الى داخل السجن أو الى سجين أو يضع شيئاً في أي مكان خارج السجن بقصد ايصاله الى حوزة سجين ، يرتكب جرماً ويعاقب بالحبس عملاً بنص المادة ١٦٩ من قانون العقوبات .
- المادة ١٥ : كل شخص خلافاً لائحة السجن :
- أ) يدخل الى السجن أو يحاول ادخال أية مشروبات روحية أو مخمرة أو تبغ ، أو يضع مثل هذه المشروبات أو التبغ في أي مكان خارج السجن بقصد ايصالها الى حوزة سجين ، وكذلك كل مأمور يسمح ، خلافاً لهذه الانظمة ، ببيع أو استعمال مثل هذه المشروبات أو التبغ في السجن ،
- ب) أو ينقل أو يحاول نقل أي تحرير أو أي شيء آخر من أو الى السجن أو الى سجين ، أو يضعه في أي مكان خارج السجن بقصد ايصاله الى حوزة سجين ، يرتكب جرماً ويعاقب بالحبس من خمسة أيام الى شهرين .
- المادة ١٦ : على أمر السجون أن يحرص على الصاق اعلان في مكان بارز خارج كل سجن يبين العقوبات التي يتعرض لها الاشخاص الذين يرتكبون الجرائم المنصوص عنها في المادتين السابقتين .

الباب الثامن

أنظمة السجون

- المادة ١٧ :**
- ١ - يجوز لقائد الشرطة أن يصدر أنظمة لتنظيم وإدارة السجون ، وتصنيف ومعاملة وتوظيف وتأديب ومراقبة الأشخاص المفروض احتجازهم فيها .
 - ٢ - يجب أن تتضمن الأنظمة الصادرة بموجب أحكام هذه المادة نصا يضمن لكل شخص متهم بجريمة بموجب أحكام هذه الأنظمة الحق بأن يبدي دفاعه .
 - ٣ - يمكن أن تنص الأنظمة الصادرة بموجب أحكام هذه المادة على تدريب فئات معينة من الأشخاص وعلى إلحاقهم بأي سجن لهذه الغاية .
 - ٤ - يجب أن تنص الأنظمة الصادرة بموجب أحكام هذه المادة على معاملة خاصة للأشخاص المحتجزين في السجن غير الذين ينفذون حكما بالسجن أو الموقوفين رهن التحقيق أو قيد المحاكمة .

الباب التاسع

أحكام متفرقة

- المادة ١٨ :**
- لاي من أفراد الشرطة أو مأموري السجن أن يلقي القبض على أي شخص يكون قد حكم عليه بالحبس أو صدر أمر باحتجازه في السجن أو أحيل الى السجن رهن التحقيق أو قيد المحاكمة ، ولايزال طليقا بصورة غير مشروعة ويجب سوق هذا الشخص الى السجن المعين دون الحاجة الى مذكرة القاء قبض .
- المادة ١٩ :**
- ١ - تدفع من الاموال المخصصة في الموازنة السنوية كافة النفقات المصروفة في سبيل صيانة السجون والمحافظة على السجناء وجميع النفقات الاخرى العائدة لقائد الشرطة أو أمر السجون والمصروفة بموجب أحكام هذا القانون .
 - ٢ - ان المحافظة على السجناء بموجب أحكام هذا القانون تشمل كافة النفقات الضرورية المصروفة على سجين لغايات طعامه ولباسه وحراسته ونقله من مكان لآخر منذ تاريخ احالته للسجن حتى اطلاق سراحه أو وفاته .
- المادة ٢٠ :**
- يحق لقائد الشرطة أن يتخذ قرارات :
- أ) تقضي بكل مايجب فرضه بموجب أحكام هذا القانون .
 - ب) تقضي بوضع أنظمة لتطبيق أحكام هذا القانون وتنفيذه على أكمل وجه .
- المادة ٢١ :**
- يسمى هذا القانون بقانون السجون وينشر في الجريدة الرسمية .

نشر هذا المرسوم في ملحق الجريدة الرسمية رقم (٥٧) الصادرة في ١٥/٦/١٩٧٤ .

المواد

الباب الاول - الادارة المركزية

- ١ - المراقبة العامة على السجون
٢ - تقرير أمر السجون السنوي

الباب الثاني مأمورو السجن

- ٣ - مأمور السجن

الباب الثالث - احتجاز ومعاملة السجناء

- ٤ - مكان احتجاز السجناء
٥ - تجهيزات السجون والزنايات
٦ - فصل السجناء الذكور عن الاناث
٧ - تصوير السجناء وأخذ بصماتهم وخلافه
٨ - العقوبات البدنية

الباب الرابع - مدة العقوبة

- ٩ - حساب مدة العقوبة

الباب الخامس - السجناء المطلق سراحهم

- ١٠ - مصاريف عودة السجناء المطلق سراحهم من السجن

الباب السادس - اعداد وصيانة واقفال السجون

- ١١ - اعداد السجون
١٢ - انتماء قائد الشرطه على أبنية السجون وعلى الاموال التابعة لها
١٣ - اقفال السجون

الباب السابع - الجرائم

- ١٤ - مساعدة السجين على الفرار
- نقل المشروبات الروحية أو التبغ أو التحارير أو أي
١٥ - شئ اخر الى السجن بصورة غير مشروعة
١٦ - لصق اعلان العقوبات

الباب الثامن - أنظمة السجون

- ١٧ - أنظمة ادارة السجون

الباب التاسع - أحكام متفرقة

- ١٨ - الاشخاص الطليقون بصورة غير مشروعة
١٩ - المصاريف المتكبدة في السجن
٢٠ - قرارات قائد الشرطه
٢١ - تسمية القانون ونشره